البحث التدخلي
مدخل لترسيخ الممارسة البحثية التربوية:
"الأجرأة، وسبل التجويد"

د. محمد أجردي
باحث في التاريخ الوسيط
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
جهة الرباط سلا القنيطرة، فرع الخميسات، المغرب

د. عادل عيدون
باحث في القانون العام والعلوم السياسية
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
جهة الرباط سلا القنيطرة، فرع الخميسات، المغرب

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مدى تفعيل الإطار التنظيمي للبحث التدخلي، وتنزيل مضامينه على أرض الواقع، من خلال القيام بدراسة ميدانية (الاعتماد على تقنية الاستمارة) تساعد على الوقوف على مدى كفاية التكوين النظري "مجزوءة منهج البحث التدخلي" لتأهيل الأساتذة المتدربين (مسلك التعليم الابتدائي)، لإنجاز بحث تدخلي خاضع للمعايير العلمية، وكذا مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات التنظيمية المؤطرة له. حيث تسمح (الدراسة الميدانية) بتشخيص أهم المعيقات والصعوبات التي تعيق إنجاز بحوث تدخلية ذات جودة علمية، واقتراح بدائل وحلول عملية لتجويد هذا المكون التأهيلي.

كلمات مفتاحية: البحث التدخلي – التكوين – المجال التربوي.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

أجردي، محمد. عيدون، عادل (2024، أكتوبر). البحث التدخلي مدخل لترسيخ الممارسة البحثية التربوية "الأجرأة، وسبل التجويد". مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، ص 685-703.

Abstract:

This research paper seeks to identify the extent to which the regulatory framework for interventional research is activated, and its contents are downloaded on the ground. By conducting a field study (relying on the questionnaire technique) qualifies us to determine the adequacy of the theoretical formation "fragmented interventional research methodology" to qualify the trainee professors to carry out interventional research subject to scientific standards, as well as the extent of commitment to the implementation of the regulatory procedures that frame the interventional research. The field study allows us to diagnose the most important obstacles and difficulties that hinder the completion of scientific quality interventional research, and to propose alternatives.

Keywords : Interventional research – Formation – Education field.

مقدمة

يمثل البحث العلمي حجر الزاوية في بناء الأمم وتطور المجتمعات. فهو لا يقتصر على كونه وسيلة لتوليد المعرفة فحسب، بل يشكل أيضاً محركا للتنمية بها ودافعاً قوياً للابتكار والتقدم. فالبحوث العلمية تلعب دوراً محورياً في إبراز التحديات التي تواجه المجتمعات، في ظل الثورة التكنولوجية العارمة التي تجتاح العالم اليوم، مما فرض ضرورة اعتماد البحث كأسلوب لا بديل عنه في رسم وتنفيذ أي خطة تنموية، وذلك لأهمية البحوث في مواجهة المشكلات العالقة، والمتعلقة بالتنمية واتخاذ القرارات[1]، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة[2]، ومن هنا تأتي أهمية البحث العلمي التي أكد العديد من الباحثين عليها في دفع عجلة التنمية[3]. فمن خلال البحث العلمي يمكن للدول تشخيص المشكلات المجتمعية وتحديد أولوياتها، مع وضع الحلول المبتكرة لها، بهدف رسم تصورات مستقبلية واقعية، تسعى إلى تطوير التقنيات والمنتجات التي تساهم في تحسين جودة الحياة[4].

ولا يقتصر البحث العلمي على مجال معين، بل هو ضروري لكل مظاهر النشاط الإنساني، خاصة في المجال التربوي، لكون العملية التربوية هي في حقيقتها عملية بناء الإنسان الذي تقوم عليه عملية التطور في كافة المجالات الأخرى.

أولا: الإطار النظري للدراسة

ظهر هذا النوع من البحوث العلمية التطبيقية في الولايات المتحدة الأمريكية مع "كورت لوين Kurt Lewin" حوالي 1945م، كمنهجية خاصة، ديمقراطية أساسا، تستهدف إحداث التغيير. فهو في المقام الأول منهجية تيسر الفهم والتفسير للممارسات العملية الخاصة بفئات اجتماعية، من خلال إشراك هذه الفئات نفسها، بقصد تحسين ممارساتها[5].

---

[1] - مفيد الشامي، دور البحوث في التمنية، ***الملتقى الفكري العربي***، القدس، 1995، ص.8.

[2] - بن زكورة العونية، وبن سامل ميمونة، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، ***المجلة المغاربية لاقتصاد والتسيير***، الصادرة عن مختبر المؤسسات الصغرية والمتوسطة، المجلد 01، جامعة معسكر الجزائر، العدد3، مارس 2016، ص.59.

[3] - فؤاد على العاجز، البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية، ***أشغال المؤتمر العلمي الرابع: دور الجامعات في التنمية***، جامعة الأقصى غزة، ما بين 3 و5 ماي، 2002، صص.2-4.

[4] - محمود جرادات، واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاته المستقبلية، ***مجلة علوم التربية***، كلية التربية، جامعة قطر، 2002، ص.140.

[5] ADELMAN, C. [1993]. «Kurt Lewin and the origins of Action-Research, ***in Educational Action-Research Revue,*** Vol. n°1, pp.7 - 24.

حيث يدخل ضمن هذه البحوث العملية التطبيقية التي تهدف إلى اختبار الفروض والنظريات واستخدام النتائج المترتبة عليها في حل مشكلات معينة، البحث الإجرائي أو البحث الموقفي أو البحث الموجه للعمل أو البحث التدخلي[1]،حيث يتم التركيز في هذا البحث على فهم العمل أو الإجراء الذي يتم داخل الصف بشكل أفضل. فالبحث التدخلي نهج يجمع بين العمل والبحث. أي العمل لإحداث تغيير في مجتمع أو منظمة أو برنامج ما، والبحث لزيادة فهم ما يجري بحثه أو تغييره.

ويختلف البحث التدخلي في كونه يركز على العمل أو الإجراء، بخالف البحوث الأخرى التي تركز على تصميم البحث ويكون فيها العمل نتاجا ثانويا ويكون همها نشر النتائج لقطاع أوسع من مجتمع الدراسة[2].

وبشكل عام فالبحث التدخلي هو ذلك البحث الذي يقوم به المدرسون لتطوير أنفسهم أو لحل مشاكل تواجههم في العملية التربوية، حيث يعملون على تحديد المشكلة التي هم بصدد إيجاد حل لها، ثم الانتقال إلى تنزيل إجراءات يعتقدون أنها مناسبة لحل هذه المشكلة، وبعدها يتأملون فيما يقومون به من جهد فيما إذا كان ناجحا في حل المشكلة، فإذا لم يكن كذلك يقومون بالمحاولة مرة أخرى[3].

[1] - تم تبني البحث التدخلي كأحد المكونات الأساسية للتكوين التأهيلي الذي يخضع له الأساتذة المتدربون، وهو يعتبر من العناصر الخاضعة للتقييم أثناء اجتياز امتحان الكفاءة التربوية، إلى جانب تقديم ومناقشة درس ومناقشة الملف التراكمي. كما تجب الإشارة إلى تعدد التسميات الدالة على هذا النوع من البحث تبعا لسياقات البحث وأغراضه وآفاقه العملية، وإذ أننا نسعى هنا إلى تقريب هذا الحقل من حقول البحث لمجال التداول التربوي، حاولنا أن نتفادى الدخول في رصد الفوارق الدقيقة بين كل منها، ليقع اختيارنا إجرائيا على تسمية البحث التدخلي، لاعتباره المفهوم الأكثر ترويجا على الساحة التربوية المغربية، وخاصة في الوثائق الرسمية ذات الصلة، دون التوسع في الجانب النظري المرتبط به، سواء مفهومه وخصائصه وأهدافه أو مراحل إنجازه وما إلى ذلك، لنكتفي في مقالتنا هذه، بقياس درجة تنزيل التكوين النظري في حل إحدى المشكلات التي تواجه الأستاذ (ة) مع بداية ممارسة عمله.

[2] - رشيد بوسعيد وخالد الدهيبة، **المجزوءات المستعرضة لدعم التكوين من أجل تعلم فعال، البحث الإجرائي**، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية، نونبر 2002، ص.24.

[3] - الخالدي وموسى ووهبة، البحوث الإجرائية مع معلمات ما قبل الخدمة. ***نشرة رؤى تربوية***، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله، فلسطين، العدد 1، يونيو 2000، ص.40. نقلا عن: رشيد بوسعيد وخالد الدهيبة، **المجزوءات المستعرضة**، م.س، ص.24.

وانطلاقا من هذا نجد أن المغرب سعى لتوطين الممارسة البحثية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وترسيخها من خلال اعتماد البحث التدخلي كمرتكز أساسي من مرتكزات التكوين التأهيلي الموجه للأستاذة المتدربين، سواء في الشق المتعلق بالتكوين النظري حيث تمت برمجة مجزوءة خاصة بالتكوين في مجال منهج البحث التخلي، أو من خلال اعتباره مكون من مكونات عناصر التقييم إبان امتحان الكفاءة المهنية التي ستخضع للتقييم أمام لجنة تقييم البحوث التدخلية في السنة الثانية من التكون، حيث أن الأستاذ(ة) المتدرب مطالب بإعداد بحث تربوي تدخلي ينبثق من واقعه العملي.

إشكالية الدراسة:

بالرغم من أهمية البحوث التدخلية، كمدخل للتنمية المهنية المستدامة للمدرسين بالمغرب؛ فقد تبين من سواء من خلال الاطلاع على البحوث الإجرائية التي تقدم بها الأساتذة المتخرجون من مراكز التكوين، أو من خلال استقراء تمثلات الأساتذة المتدربين إلى ضعف معرفتهم بماهية البحث التدخلي، وأهدافه، ومنهجيته، وإجراءات تطبيقه، وضعف توافر مهارات تنزيله لديهم، وكذلك ضعف إدراك العلاقة بين إجرائهم البحث التدخلي، ونموهم المهني، وكذلك افتقار المراكز إلى برامج تدريبية، حول كيفية استخدامه. لذا سعت هذه الدراسة الميدانية إلى استقراء تمثلات الأساتذة المتخرجين من المراكز الجهوية للتربية والتكوين، حول كيفية إجرائهم للبحث التدخلي، كمدخل للتنمية المهنية لهم، وذلك كمحاولة الإفادة منها في وضع تصور مقترح لآليات إجراء وتنزيل البحوث التدخلية، لتحسين أدائهم الصفي؛ وتقليص المشكلات التي تواجههم، ومن ثم تحسين مخرجات التعلم لدى المتعلمين.

وعليه حددت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: "البحث التدخلي كمدخل للتنمية المهنية المستدامة للمدرس بين التكوين والممارسة الصفية؟"

أهداف الدراسة:

ويتجلى الهدف من هذه الورقة البحثية الوقوف والتعرف على مدى تفعيل الإطار التنظيمي للبحث التدخلي، وتنزيل مضامينه على أرض الواقع. من خلال القيام بدراسة ميدانية (**الاعتماد على تقنية الاستمارة**) تؤهلنا للوقوف على مدى كفاية التكون النظري "مجزوءة منهج البحث التدخلي" لتأهيل الأساتذة المتدربين لإنجاز بحث تدخلي خاضع للمعايير العلمية، وكذا مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات التنظيمية المؤطرة للبحث التدخلي. وتسمح لنا (الدراسة الميدانية)

بالتشخيص أهم المعيقات والصعوبات التي تعيق إنجاز بحوث تدخلية ذات جودة علمية، واقتراح بدائل وحلول عملية لتجويد هذا المكون التأهيلي.

ثانيا: الدراسة الميدانية

المحور الأول: العينة البحثية:

راعت العينة التي تم اختيارها لإجراء هاته الدراسة البحثة معيارين أساسين هما:

I- **سلك التدريس** والذي أصبح يقتصر على سلكين هما السلك الابتدائي والثانوي على اعتبار مكون البحث التدخلي تم اعتماده أساسا مع تبني التكوين الأساس بصيغته الحالية من داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ومع الاقتصار على هيئة التدريس دون غيرها من الفئات الأخرى (المتصرفين التربويين على سبيل المثال) ، لما يعرفه تنزيل هذا المكون من معيقات عملية مرتبطة بهذه الفئة.

حيث يمثل أستاذة السلك الابتدائي نسبة 76.6%، والسلك الثانوي 23.3%.

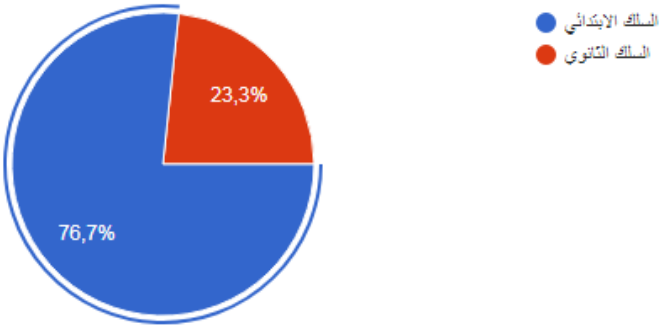

II- فوج أو سنة التخرج: تم التركيز أساس على مستوى هذا المعيار على الاساتذة أطر الأكاديميات (والمتعاقدين سابقا) ابتداء من فوج 2017؛ وذلك لاستفادتهم من التكوين في منهجية البحث التدخلي، واعتباره مكون من مكونات الكفاءة التربوية، وبالتالي ملزمون بإعداد ومناقشته والحصول على نقطة تعادل أو تفوق 10 من 20 حتى يعتبر مستوفي للكفاءة المهنية. وقد جاءت النسب حسب الأفواج على الشكل التالي:

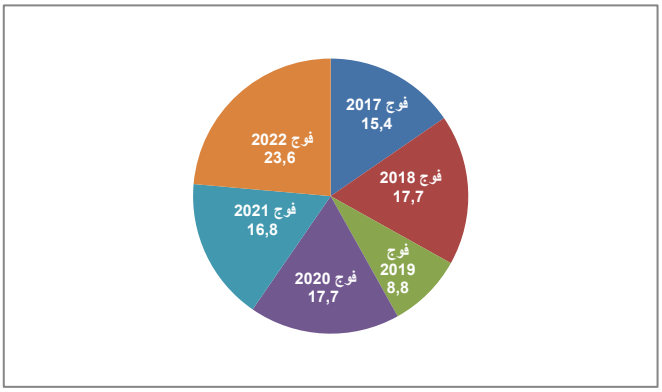

فوج 2017	%15,4
فوج 2018	%17,7
فوج 2019	%8,8
فوج 2020	%17,7
فوج 2021	%16,8
فوج 2022	%23,6

المحور الثاني: التكوين النظري:

تم تسطير العديد من الأهداف التي تسعى مجزوءة البحث التدخلي على مستوى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين المخصص لهيئة التدريس إلى تحقيقها، نذكر منها[1]:

- التعرف على مفهوم البحث التدخلي ونشأته وخصائصه ومجالاته؛

- التعرف على منهجية إنجاز البحث التدخلي؛

- القدرة على جمع المعطيات والبيانات المتعلقة بإشكالية البحث التدخلي، ثم تفريغها وتحليلها؛

- القدرة على تحرير البحث التدخلي؛

- التمكن من تقويم نتائج البحث التدخلي واستثمارها.

ففي نهاية المجزوءة، يصبح المتدرب(ة) متمكنا من إنجاز بحث تدخلي في مجال التربية بتعبئة الموارد المعرفية والنظرية والمنهجية مستحضرا البعد المهني والممارسة التبصرية لإيجاد حلول عملية وناجعة لمختلف الإكراهات والمشكلات المهنية المطروحة قصد استثمارها في العملية التعليمية التعلمية[2].

حيث نسعى من خلال هذه الدراسة البحثية الوقوف على مدى تفعيل مضامين مصوغة "مناهج البحث التدخلي" على أرض الواقع؛ من خلال التساؤل حول مدى كفاية التكوين النظري المقدم بالمراكز الجهوية للتربية للتكوين، لتمكين الأساتذة المتدربين من الكفايات الضرورية لإنتاج

[1] - **توصيف مجزوءة منهجية البحث التدخلي**، سلك أطر هيئة التدريس بمراكز التربية والتكوين –مسلك التعليم الابتدائي.

[2] - **توصيف مجزوءة منهجية البحث التدخلي**، م.س.

بحوث تدخلية تتوفر فيها شروط البحث العلمي الرصين، حيث جاءت أجوبة الفئة المستهدفة بالبحث على الشكل التالي:

س1: هل استفدتم من تكوين نظري حول منهج البحث التدخلي بمركز التكوين؟

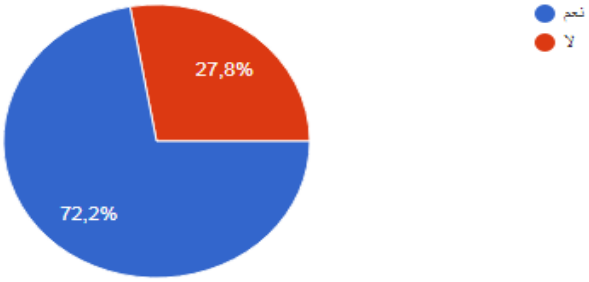

من خلال أجوبة الفئة المستهدف بالبحث نسجل أن 72.2% فقط من المستجوبين هم الذين استفادوا من التكوين النظري بمراكز التكوين، وأن 27.8 % لم تتلق أي تكوين في هذا المجال.

س2: إذا كان جوابكم ب "نعم"، كيف تقيمون مستوى التكوين حول منهج البحث التدخلي بمركز التكوين؟

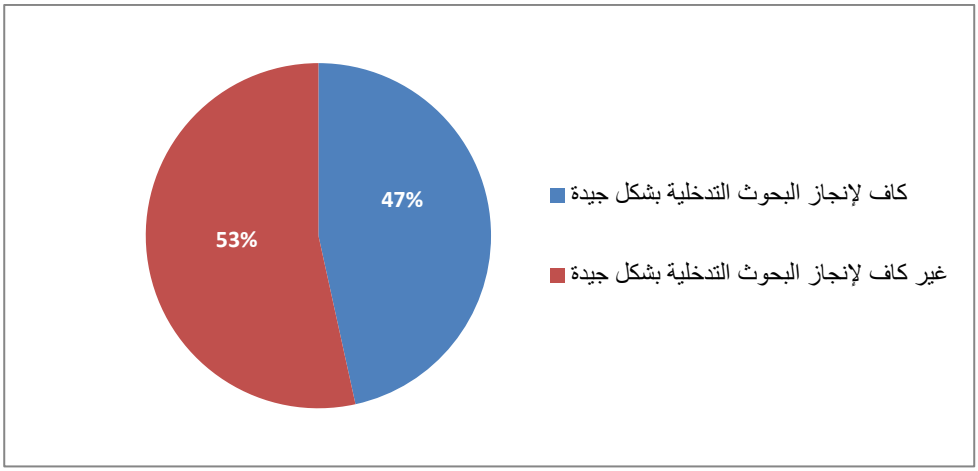

يلاحظ من خلال قراءة هاته الأرقام أنه من داخل نسبة 72.2% التي استفادت من التكوين النظري، فقط 47.00 % هي التي عبرت عن رضاها على جودت التكوين النظري، وكفايته كمدخل لإنجاز بحوث تدخلية تستجيب للمعايير العلمية المعمول بها في مجال البحث العلمي الرصين.

وهذا ما يطرح من جديدة إشكالية جودة التكوين بمراكز التكوين سواء على مستوى كفاءة المكونين العاملين بهاذه المراكز، أو كفاية الأطر المرجعية المعتمدة في هذا المجال، وهو ما جاء في مقترحات المبحوثين عند مطالبتهم بتقديم مقترحات تروم تجويد التكوين في موضوع البحث.

س3: إذا كان جوابكم ب "غيركاف"، ماهي مقترحاتكم لتجويد التكوين في مجال مناهج البحث التدخلي بمراكز التكوين؟

تم طرح هذا السؤال بشكل مفتوح من أجل إتاحة الفرص للمبحوثين من أجل تقديم مقترحاتهم لتجويد التكوين في مضوع البحث التدخلي، والرفع من مستواه حتى يكون معينا على أجرأته وتفعيله ميدانيا.

هاته المقترحات يمكن تصنيفها إلى تلك مرتبطة بجودة مضامين المجزوءة، وتلك المرتبطة بالأطر المشرفة على التكوين، وأخيرا تلك المرتبطة بالغلاف الزمني المخصص لإجراء البحوث التدخلية.

حيث جاء أجوبة المستجوبين على الشكل التالي:

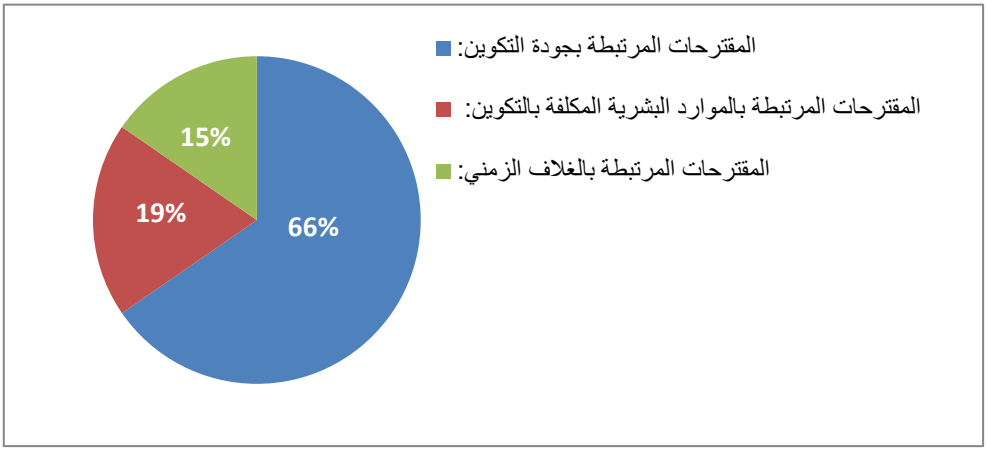

الصنف1: المقترحات المرتبطة بجودة التكوين:

"حبذا لو تم الاستئناس بنماذج لبحوث سابقة حتى نتمكن من إزالة لبس عن كيفية تطبيق وتنزيل ما تم التطرق إليه في العروض"

"عرض نماذج مشابهة للاستفادة منها عوض الاقتصار على الإملاءات النظرية"

"ضرورة الارتباط أكثر بالواقع المهني المعيش"

"ضرورة الانتقال السلس والتدرج ما بين النظري والتطبيقي"

"أمثلة واقعية"

"التركيز على ما هو تطبيقي أكثر مما هو نظري"

"يجب أن يكون التكوين مزاوجا بين ما هو نظري وتطبيقي حتى يتسنى التجديد والابتكار في البحث بدلا النقل المتوارث للبحوث"

"الاعتماد على التطبيقات الميدانية أكثر من النظرية لما لها من اثار ملموسة وواقعية"

"التطبيق"

"دورات تكوينية"

"عمل تكوين كافي"

"أن يتم اعتماد مجزوءة كاملة للبحث التدخلي مع نماذج تطبيقية"

"تكوين حامل لمواصفات التكوين الفعال"

"ادراج مادة لتدريس منهجية اعداد بحث تدخلي"

"تخصيص غلاف زمني أكبر"

"اعطاء أهمية أكثر للبحث التدخلي"

"دراسة نماذج للبحوث التدخلية من حيث المنهج مع مواكبة وتأطير طيلة الإنجاز".

الصنف II: المقترحات المرتبطة بالموارد البشرية المكلفة بالتكوين:

"دورات تكوينية لتأطير من خبراء في الميدان"

"اختيار مكونين أكفاء"

"توفير كفاءة بشرية مؤهلة ليكونوا مشرفين على التكوين"

"الاستعانة بمختصين أكاديميين في التكوين"

"كان التكوين عن بعد فلم نتمكن من الإحاطة بمنهج البحث من كل جوانبه هذا من جهة، ومن جهة أخرى التأطير كان ضعيفا أن لم نقل منعدما"

الصنف III: المقترحات المرتبطة بالغلاف الزمني:

"وقت اختيار موضوع البحث"

"مدة التكوين غير كافية لا يجب ان يكون اختيار موضوع البحث اجباري في السنة الأولى من التكوين"

"دعم مطالبة الأستاذة بموضوع البحث أثناء التكوين"

هذا على المستوى النظري في حين عمليا يهدف إنجاز البحث التربوي التدخلي إلى تنمية الكفاية المتعلقة بالبحث التربوي وتعزيز البعد التبصري عند الأساتذة (ات) المتدربين (ات)، وحثهم على تبني مقاربات تجديدية لمعالجة الظواهر التربوية والبيداغوجية التي يمكن أن تواجههم طوال مسارهم المهني، وذلك باعتماد منهجية علمية تستحضر خصائص المجال ومجموعة القسم والمميزات الفردية للمتعلمات والمتعلمين[1].

حيث يكون الأستاذ (ة) مطالب (ة) في السنة الثانية[2] من التكوين بإعداد بحث تدخلي تحت إشراف وتأطير أستاذ(ة) مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الذي تابع(ت) به الأستاذ(ة) المتدرب(ة) تكوينه خلال السنة الأولى من التكوين[3]، وهو بحث يتضمن معالجة ظاهرة تربوية تتم معاينتها أثناء الممارسة الميدانية، باعتماد منهجية واضحة تتدرج عبر محطات أساسية من بينها[4]:

- رصد الظاهرة ووصفها بدقة للتعريف بها؛

[1] - المادة 20 من قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، رئيس المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين رقم 06222 بتاريخ 09 نونبر 2022، بتحديد كيفية تنظيم التكوين التأهيلي وامتحان نيل شهادة الكفاءة التربوية للناجحين في مباراة توظيف الأساتذة الأطر النظامية.

[2] - المادة 14 من المقرر الوزاري تشير إلى أن " السنة التكوينية الثانية تمتد على مدى سنة دراسية كاملة، تخصص لإجراء تدريب مؤطر في وضعية تحمل كلي لمسؤولية القسم بهدف الارتقاء بالكفايات المهنية المستهدفة خلال السنة الأولى من التكوين والمساعدة على اكتساب الكفايات المهنية اللازمة لممارسة وظيفة التدريس، من خلال الرفع من القدرة على الممارسة الميدانية للفعل التربوي بما في ذلك تقديم حلول قابلة للإنجاز لمعالجة مشكلات تربوية وبيداغوجية في إطار مشروع مؤطّر للبحث التربوي التدخلي، وتعزيز الرغبة في العمل التربوي، والتشبع بقيم المهنة واحترام أخلاقياتها.

والمادة 15 من المقرر تشير: " تنظم السنة التكوينية الثانية على شكل تكوين بالتناوب، يعتمد صيغا مختلفة ومتكاملة تضم:

- تكوينا ميدانيا على شكل تدريب مؤطر في وضعية تحمل كلي لمسؤولية القسم؛
- تكوينا حضوريا بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وتكوينا عن بعد؛
- إعداد بحث تدخلي ومناقشته.

[3] - المادة 22 من المقرر الوزاري.

[4] - المادة 19 من المقرر الوزاري.

- تجميع المعطيات ومعالجتها، وتحليلها وتفسيرها؛

- اقتراح الحلول وتجريبها؛

- تحديد النتائج وتحليلها وإبراز مدى نجاعتها وإمكانيات تعميمها.

يتم تقويم البحوث التربوية التدخلية خلال شهر دجنبر من السنة الثانية من التكوين من لدن لجنة للتقويم، تتكون من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، من بينهم مؤطر مشروع البحث التربوي[1]، ويستفيد الأستاذ(ة) المتدرب(ة) الذي لم يتمكن من استيفاء البحث التربوي التدخلي خلال هذه الدورة من دورة استدراكية أثناء اجراء امتحان نيل شهادة الكفاءة التربوية[2].

المحور الثالث: المرحلة الإجرائية:

على المستوى الإجرائي، يتولى المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين التي يجري بها الأستاذ(ة) المتدرب(ة) تدريبه تنظيم كل العمليات المتعلقة بتحديد مواضيع البحوث وتنسيق عمليات التتبع، وتنظيم تقويم البحوث التدخلية داخل الآجال المعمول بها السابقة الذكر[3]، باعتبار البحث التدخلي من مشتملات اختبارات امتحان نيل شهادة الكفاءة التربوية إلى جانب تقديم ومناقشة درس، ومناقشة الملف التراكمي المنظم[4]. لذلك تم طرح مجموعة من الأسئلة على الفئة المبحوثة تروم الوقوف على مدى الالتزام بهاته الضوابط والآجال المقررة لها.

س1: متى تم اختيار موضوع البحث التدخلي؟

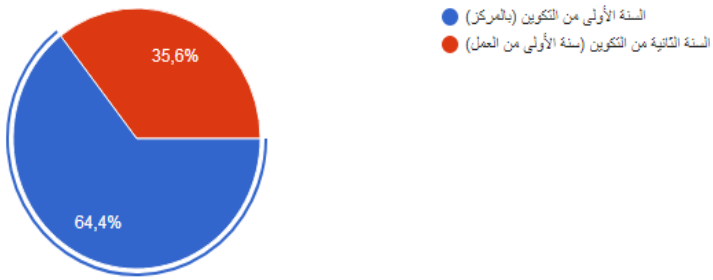

[1] - الفقرة الأولى من المادة 23 من المقرر الوزاري.

[2] - المادة 24 من المقرر الوزاري.

[3] - المادة 21 من المقرر الوزاري.

[4] - المادة 29 من المقرر الوزاري.

يسجل من خلال إجابة المستجوبين أن النسبة الأكبر والتي بلغت 64.4% قد تم اختيار موضوع البحث التدخلي في نهاية السنة الأولى من التدريب، وهذا يتنافى مع مفهوم وفلسفة البحث التدخلي باعتباره بحث إجرائي ميدان يقوم به الاستاذ المزاول، والذي يستكشف إشكالية بحثه من خلال الممارسة العملية، منطلقا من مشكلة واقعية يمكن التعامل معها والتأثير فيها وتغييرها، فالغرض من البحوث الإجرائية هو تقديم طريقة للمدرسين الباحثين لحل مشكلات يومية في المدارس، فالبحوث الإجرائية تتعلق بتطوير الاتجاهات المهنية للمدرسين، وفي إجرائهم بحوثا في صفوفهم المدرسية ومداسهم[1]، وهو ما أكد عليه المقرر الوزاري في مادته 19 التي تنص على: "ينجز الأستاذ(ة) المتدرب(ة) بحثا تربويا تدخليا خلال السنة الثانية، يتضمن معالجة ظاهرة تربوية تتم معاينتها أثناء الممارسة الميدانية...."[2]، وكذا المادة 20 منه التي تنص على اعتماد منهجية علمية تستحضر خصائص المجال ومجموعة القسم والمميزات الفردية للمتعلمات والمتعلمين[3]. في مقابل نسبة 35.5 % هي التي تمكنت من اختيار الموضوع إبان الممارسة الميدانية.

س2: هل تم إنجاز البحث بشكل فردي، أم ثنائي، أم في إطار مجموعات؟

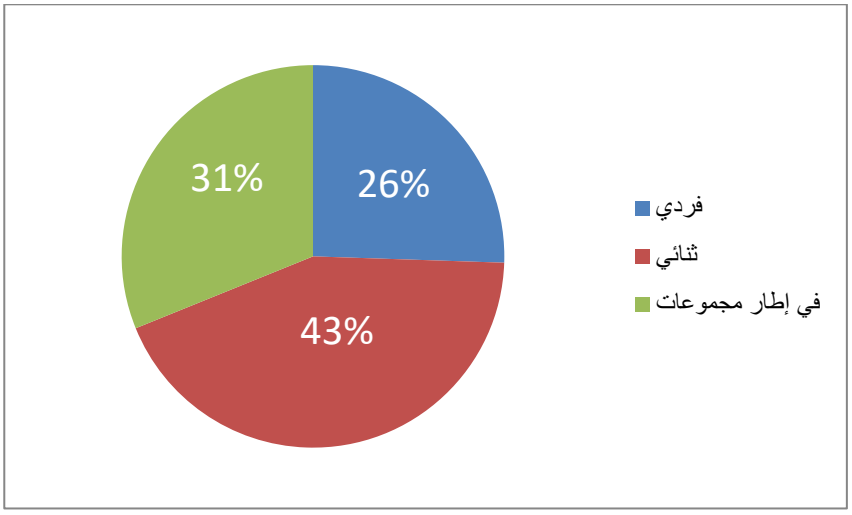

[1] - **البحث الإجرائي**، م.س، ص.23.

[2] - الفقرة الأولى من المادة 19 من المقرر الوزاري.

[3] - المادة 20 من المقرر الوزاري.

يستشف من النسب المحصل عليها من تجميع أجوبة المستوجبين بخصوص كيفية إنجاز البحوث التدخلية هل تمت بشكل فردي، أم ثنائي، أم في إطار مجموعات، أن نسبة 43.00 % تمت بشكل ثنائي، ونسبة 31.00% تم في إطار مجموعات، أما البحوث المنجزة بشكل فردي فنسبتها لم تتجاوز 26.00%، وهذا يتنافى جملة وتفصيلا مع خصوصية البحث التدخلي التي تميزه عن باقي الأنواع الأخرى من البحوث سواء النظرية أو التطبيقية؛ كونه يقوم على خصوصية وتفرد دراسته لإشكالية نابعة من الواقع العملي للممارس/الأستاذ، والرامية لتجويد تدخله وحسين أدائه، وبالتالي فإن البحوث التدخلية المنجزة بشكل ثاني أو في إطار مجموعات تحيد عن الهدف المنشود، ولن تحقق الغايات المسطرة المتمثلة في معالجة ظاهرة تربوية تتم معاينتها أثناء الممارسة الميدانية، باعتماد منهجية واضحة تتدرج عبر محطات أساسية من بينها[1]:

- رصد الظاهرة ووصفها بدقة للتعريف بها؛
- تجميع المعطيات ومعالجتها، وتحليلها وتفسيرها؛
- اقتراح الحلول وتجريبها؛
- تحديد النتائج وتحليلها وإبراز مدى نجاعتها وإمكانيات تعميمها.

وهو ما لا يمكن أن يتم إلا في إطار بحوث فردية تراعي خصوصية وتفرد هذا البحث، مع إمكانية تطبيق الحلول المتوصل إليها داخل الفصل لتجويد العملية التعلمية.

س3: هل تم تحديد المشرف على بحثكم من بين الأساتذة المكونين بالمركز؟

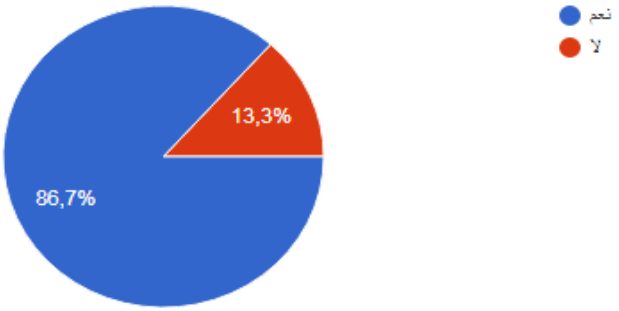

[1] - المادة 19 من المقرر الوزاري.

أقر المستجوبون بنسبة 86.7% أنه تم تحديد المشرف على البحث من بين الأساتذة المكونين بالمراكز التكوين، تماشيا مع مضامين المقرر الوزاري الذي ينص على تحديد مؤطر يواكب ويشرف على عملية إنجاز البحوث التدخلية خلال السنة الثانية من التكوين (السنة الأولى من العمل)، رغم ما يسجل على هاته العملية من ربطها بالاختيار المسبق للمواضيع (سبق ذكره وتحليليه بمناسبة مناقشة سؤال توقيت اختيار مواضيع البحث التدخلي)، كما يمكن طرح إشكالية كفاءة بعض المكونين في تأطير البحوث التدخلية والإشراف عليها من الناحية المنهجية، وإلمامهم بخصوصيات البحوث التربوية التدخلية. في مقابل بنسبة 13.3% من المستجوبين لم يتم تحديد المشرف على بحوثهم.

س4: هل تم تتبع بحثكم من طرف المشرف خلال إعداده؟

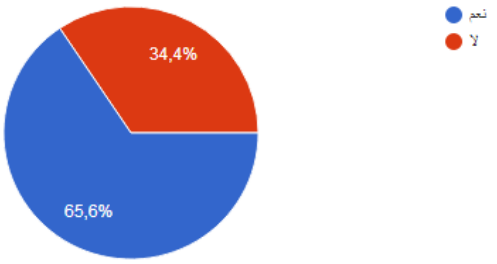

أقر المستجوبون بنسبة بلغت 65.6 % أنهم أنجزوا بحوثهم تحت تأطير وإشراف فعلي للأساتذة المكونين، في مقابل نسبة 34.4% منهم لم تحظى بالمواكبة إبان إنجاز البحوث؛ مما يطرح من جديد إشكالية التكوين وجودته في مجال البحث التدخلي، وكذا عدم تفعيل مضامين المقرر الوزاري في الشق المتعلق بتأطير البحوث التدخلية؛ حيث يكون الأستاذ مطالب في السنة الثانية من التكوين بإعداد بحث تدخلي تحت إشراف وتأطير أستاذ(ة) مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الذي تابع(ت) الأستاذ(ة) المتدرب(ة) به تكوينه خلال السنة الأولى من التكوين[1].

أو في الشق المتعلق بمواكبة الأستاذة المتدربين خلال السنة التكوينية الثانية من قبل الأساتذة المكونين حيث جاء في المادة 17: "كما يستفيد المعنيون بالأمر -الاساتذة(ات)

[1] - المادة 22 من المقرر الوزاري.

المتدربون(ات)- من آلية المصاحبة والتكوين عبر الممارسة ومن دعم ومواكبة ميدانية وعن بعد من طرف أساتذة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين[1].

س5: هل ناقشتم بحثكم أمام لجنة تقييم البحوث التدخلية بمركز التكوين؟

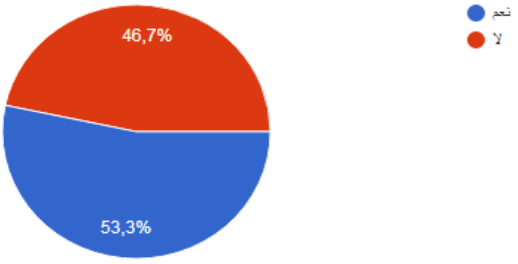

يلاحظ من خلال الإجابة على السؤال المتعلقة بمناقشة البحث التدخلي أن نسبة تقارب نصف المستجوبين 64.7% لم تناقش بحثها بعد إلى حدود تاريخ إجراء هاته الدراسة، في مقابل 53.3% هم من ناقشوا بحثهم. وهو ما يتنافى مع مضمون الفقرة الأولى من المادة 23 من المقرر الوزارية التي تنص على: "يتم تقويم البحوث التربوية التدخلية خلال شهر دجنبر من السنة الثانية من التكوين من لدن لجنة للتقويم....."[2].

س6: إذا كان الجواب ب "نعم"، متى تم ذلك؟

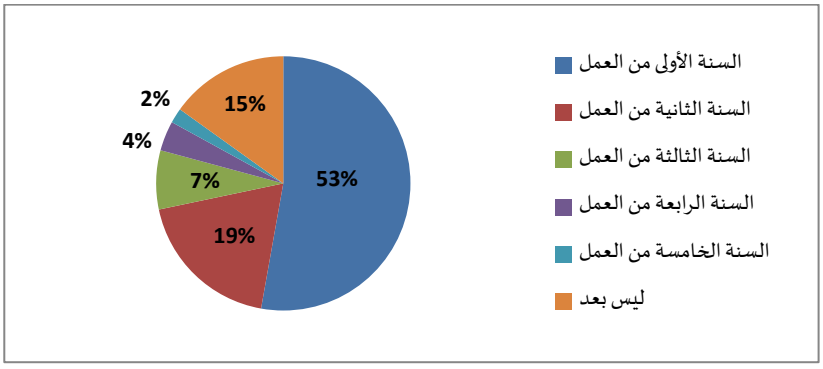

يلاحظ من خلال إجابات الفئة المستهدفة بالبحث أن نسبة الأساتذة المتدربين الذي ناقشوا بحوثهم في الآجال المعتمدة في المقرر الوزاري والمتمثل في شهر دجنبر من السنة الثانية من التكوين

[1] - المادة 17 من المقرر الوزاري.
[2] - الفقرة الأولى من المادة 23 من المقرر الوزاري.

من لم تتجاوز النصف إلا بقليل بنسبة 53.00%، ويسجل امتداد المناقشة إلى سنوات عدة وصلت إلى السنة الخامسة بنسبة بلغت 2.00%، والسنة الرابعة بنسبة 4.00%، والسنة الثالثة بنسبة 7.00%، والسنة الثانية بنسبة 19.00%، مع التأكيد على رقم مهم والمتمثل في نسبة الذين لم يناقشوا بعد بحوثهم التدخلية والتي وصلت نسبتهم إلى 15.00% من مجموع المستجوبين. وهذا يطرح مسألة الصرامة في التعامل مع إلزامية مناقشة البحوث التدخلية في الآجال القانونية المحددة بالأطر المرجعية باعتبارها مكون أساسي من مكونات الكفاءة المهنية، لا تستقيم عملية اجتيازها إلا بمناقشة البحث أمام لجنة تقويم البحوث التدخلية، والحصول على نقطة تساوي أو تفوق 10 على 20[1].

س7: إذا كان الجواب ب "لا"، لماذا لم تناقشوا بحثكم؟

جاءت تبريرات الأساتذة الذين لم يناقشوا بحثهم بعد متأرجحة بين عدم تمكنهم من إتمام بحوثهم لأسباب مختلفة منها عدم كفاية الوقت، واشتغالهم بالمناطق النائية حيث تغيب المراجع، إضافة إلى انقطاع التواصل مع المكون المشرف.

كما تم تبرير ذلك بكون لم يتم استدعاؤهم لمناقشة هاته البحوث رغم جاهزيتهم لذلك، مع تسجيل التراكم التي تعرفه الدفعات التي تزامنت وجائحة "كورونا" التي لم يستطيعوا المناقشة لحدود كتابة هاته الأسطر.

مما يطرح إشكالية أخرى تتمثل في المبادرة التنظيمية والجهة المنوط بها تحديد مواعيد انعقاد لجان المناقشة واستدعاء الأساتذة لعرض ومناقشة بحوثهم التدخلية.

خاتمة:

استنادا للتشخيص المقدم من طرف الفئة المستهدف بهذه الدراسة البحثية، تم الوقوف على العديد من المعيقات التي تحد من التنزيل السليم لمضامين مصوغة التكوين في "مناهج البحث التدخلي"، أو أجرأة المقرر الوزاري في الشق المتعلق بإنجاز البحث التدخلي ومناقشته أما لجنة التقويم، وانطلاقا من المقترحات الواردة على لسان هاته الفئة، يمكن طرح مجموعة المقترحات تروم الرقي بالتكوين والمصاحبة في إنجاز البحوث التربوية/التدخلية حتى تحقق الأهداف المرجوة من برمجتها كمكون من مكونات التكوين الأساس للأساتذة المتدربين، نقدمها على الشكل التالي:

[1] - المادة 23 من المقرر الوزاري.

- إسناد مجزوءة "منهجية البحث التدخلي" لكونين مؤهلين، لهم إلمام معمق بمناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذوو تجربة في الميدان التربوي؛

- مراجعة مصوغة مجزوءة البحث التدخلي بشكل تجعل الجانب التطبيقي يفوق الجانب النظري من خلال تقديم أمثلة ميدانية ملموسة؛ يمكن الانطلاق منها كوضعيات تطبيقية، والاشتغال على البحوث التدخلية المنجزة من طرف الأفواج السابقة باعتبارها نماذج يمكن الانطلاق منها؛

- توفير خزانات ومكتبات بمراكز التكوين، تضم إلى جانب المراجع العامة، نماذج منجزة من البحوث التربوية/التدخلية ليستأنس بها الطلبة المتدربون المقبلين على إنجاز بحوثهم؛

- إرجاء برمجة مجزوءة "منهجية البحث التدخلي" للأسدس الثاني من السنة التكوينية الأولى، حتى يتسنى للطالب الاستئناس ببعض القضايا والاشكالات التربوية المقبل على مواجهتها عمليا؛ كي لا يبقى التكوين حبيس الشق النظري؛

- التأكيد على أن الأصل في البحوث التربوي/التدخلية أنها بحوث تطبيقية ذات خصوصية متفردة، تنطلق من فضاء القسم وتنهي فيه، لا يمكن ان تكون لا ثناية ولا في إطار جماعات؛

- التأكيد على أن اختيار مواضيع البحوث التربوي/التدخلية لا يكون افتراضيا ولا مسبقا بمراكز التكوين، بل هي نابعة من مشكل تربوي معاش خلال الممارسة التربوية، فمنهجية البحث التربوي/التدخلي تسعى لتجويد تدخلات الأستاذ، ويكسبه مهارة التعامل مع الوضعيات المشكلة المطروحة أمامه في مجال تدخله؛

- التأكيد على أهمية التأطير والمواكبة خلال إعداد البحوث التربوي/التدخلية خلال السنة الثانية من التكوين، من خلال التنظيم الإجرائي لهاته العملية، بحيث تبقى العلاقة دائمة ومستمرة بين المكون المشرف والأستاذ المتدرب، في جميع مراحل إنجاز البحث، بدأ من تحديد الإشكالية، إلى إعداد التقرير وعرضه أمام لجنة المناقشة؛

- تنظيم دورات تكوينية للمكونين المشرفين على البحوث التربوية لتوحيد الرؤى حول منهجية إعداد البحوث التربوية/التدخلية؛

- تنظيم السنة التكوينية الثانية بحيث يتحدد آجال مسبقة ومعلنة لمناقشة البحوث التربوية/التدخلية، مع ضرورة الالتزام بهاته المواعد من طرف جميع المتدخلين.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- بن زكورة العونية، وبن سامل ميمونة، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة المغاربية لاقتصاد والتسيير، الصادرة عن مختبر المؤسسات الصغرية والمتوسطة، المجلد 01، جامعة معسكر الجزائر، العدد3، مارس 2016، صص.58-69.
- الخالدي وموسى ووهبة، البحوث الإجرائية مع معلمات ما قبل الخدمة. نشرة رؤى تربوية، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله، فلسطين، العدد ،1 يونيو 2000.
- رشيد بوسعيد وخالد الدهيبة، المجزوءات المستعرضة لدعم التكوين من أجل تعلم فعال، البحث الإجرائي، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية، نونبر 2002.
- فؤاد شفيقي، إرساء آليات البحث التربوي في منظومة التربية والتكوين، الجامعة التربوية الأولى لأساتذة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الوحدة المركزية لتكوين الأطر-إتقان . إفران: جامعة الأخوي، يونيو 2012.
- فؤاد على العاجز، البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية، أشغال المؤتمر العلمي الرابع: دور الجامعات في التنمية، جامعة الأقصى غزة، ما بين 3 و5 ماي، 2002.
- محمود جرادات، واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاته المستقبلية، مجلة علوم التربية، كلية التربية، جامعة قطر، 2002، صص.127-163.
- مفيد الشامي، دور البحوث في التنمية، الملتقى الفكري العربي، القدس، 1995.

المرجعيات المعتمدة:

- الميثاق الوطني (التكوين الأساسي والمستمر لهيئة التربية والتكوين ضمن مواد الدعامة 13)
- البرنامج الاستعجالي (التدابير التربوية في مشروع تعزيز كفايات الأطر التربوية E3P1)
- تقرير المجلس الأعلى وتوصياته حول هيئة ومهنة التدريس

- قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، رئيس المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين رقم 06222 بتاريخ 09 نونبر 2022، بتحديد كيفية تنظيم التكوين التأهيلي وامتحان نيل شهادة الكفاءة التربوية للناجحين في مباراة توظيف الأساتذة الأطر النظامية.
- الأطر المرجعية لمهام وكفايات أطر التربية والتكوين للتعليم الثانوي الإعدادي
- المرجعية الوطنية للجودة في المنظومة التربوية
- الأدبيات التربوية المتخصصة في معايير الجودة وتأمينها
- توصيف مجزوءة منهجية البحث التدخلي، سلك أطر هيئة التدريس بمراكز التربية والتكوين –مسلك التعليم الابتدائي.

لائحة المراجع الأجنبية:

- ADELMAN, C. [1993]. «Kurt Lewin and the origins of Action-Research, in Educational Action-Research Revue, Vol. n°1, pp.7 - 24.

موارد إلكترونية:

- http://1libertaire.free.fr/Recherche-Action02.html
- http://www.recherche-action.fr/)
- file:///C:/Users/asus/Downloads/3955-11444-1-SM.pdf
- www.teachersnetwork.org/tnli/research